وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، ١٤ مارس ٢٠٢٤

مركز الرصد والتحليل | الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبار الطاقة

النفط يرتفع مع قوة الطلب الأميركي وآمال خفض أسعار الفائدة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط يوم الأربعاء بفضل توقعات بطلب عالمي قوي، بما في ذلك الولايات المتحدة أكبر مستهلك في العالم، ورغم أن التضخم الأمريكي الثابت إلى حد ما لم يغير بشكل كبير التوقعات فإن مجلس الاحتياطي الاتحادي قد يبدأ خفض أسعار الفائدة قريبا. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم مايو 28 سنتا بما يعادل 0.3 بالمئة إلى 82.20 دولار للبرميل. وربح عقد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي لشهر أبريل 28 سنتًا، أو 0.4%، إلى 77.84 دولارًا. وتمسكت منظمة البلدان المصدرة للبترول بتوقعاتها لنمو قوي للطلب على النفط عالميا عند 2.25 مليون برميل يوميا في 2024 وبواقع 1.85 مليون برميل يوميا في 2025 ورفعت توقعاتها للنمو الاقتصادي لهذا العام. وفي مؤشر آخر على الطلب الصحي، انخفضت مخزونات النفط الخام الأمريكية ومخزونات الوقود الأسبوع الماضي، وفقا لمصادر السوق نقلا عن أرقام معهد البترول الأمريكي. ولا يزال المحللون يعتقدون أن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد يبدأ في خفض أسعار الفائدة في الصيف على الرغم من ارتفاع أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة بقوة في فبراير بسبب ارتفاع تكاليف البنزين والمأوى، مما يشير إلى بعض الثبات في التضخم. وانخفاض أسعار الفائدة يدعم الطلب على النفط. وقال يب جون رونغ، استراتيجي السوق لدى آي جي: «ظلت بيئة المخاطرة غير منزعجة إلى حد كبير، معتمدة على الاعتقاد الراسخ بأن تسعير السوق الحالي لخفض أسعار الفائدة فقط في يونيو سوف يقوم بالمهمة». وقال يب إن الانخفاض غير المتوقع في مخزونات الخام الأمريكية وتوقعات النمو القوية من قبل أوبك دعمت الأسعار أيضًا. وفي مذكرة للعملاء، قال المحللون في كابيتال إيكونوميكس إنهم ما زالوا يتوقعون أن يبدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي في تخفيف السياسة «في يونيو تقريبًا». وتعرضت أسعار النفط لضغوط في الجلسة السابقة بعد أن رفعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية توقعاتها لإنتاج النفط المحلي لكن الانخفاضات كانت محدودة بفعل توقعات بأن تخفيضات إنتاج أوبك+ ستظل تبطئ نمو النفط العالمي وبسبب الموجة الأخيرة من هجمات الطائرات بدون طيار على روسيا، بما في ذلك المصافي.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط ترتفع وسط مؤشرات على سحب كبير للمخزونات الأمريكية وتوقعات الطلب من أوبك. وقالوا، ارتفعت أسعار النفط يوم الأربعاء، مدعومة ببيانات الصناعة التي أظهرت انخفاضًا كبيرًا وغير متوقع في المخزونات الأمريكية، في حين أبقت منظمة أوبك على توقعاتها لنمو قوي للطلب في السنوات المقبلة. ولكن على الرغم من قوتها الأخيرة، ظلت أسعار النفط الخام عالقة بشكل مباشر ضمن نطاق تداول يتراوح بين 75 إلى 85 دولارًا للبرميل، وسط إشارات متوسطة على العرض والطلب. وظل الضعف الاقتصادي في الصين، أكبر مستورد للنفط، نقطة خلاف رئيسة في أسواق النفط.

وقدمت بيانات المخزونات الأمريكية بعض الإشارات الإيجابية على المدى القريب لأسواق النفط. وأظهرت بيانات من معهد البترول الأمريكي أن المخزونات انكمشت بمقدار 5.5 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 8 مارس، مقارنة مع توقعات بزيادة قدرها 0.4 مليون برميل.

لكن التفاؤل بشأن انخفاض المخزونات الأمريكية تم تعويضه إلى حد كبير من خلال رفع إدارة معلومات الطاقة توقعاتها لإنتاج النفط لعام 2024، بمقدار 260 ألف برميل يوميًا إلى 13.19 مليون برميل.

وعلى صعيد الطلب، أبقت منظمة البلدان المصدرة للبترول على توقعاتها بارتفاع الطلب العالمي على النفط بمقدار 2.25 مليون برميل يوميا في عام 2024، وبواقع 1.85 مليون برميل يوميا في عام 2025. وفي تقرير شهري، أشارت المنظمة إلى الانخفاض النهائي في أسعار الفائدة وتحسن الظروف الاقتصادية العالمية هذا العام باعتبارها القوى الدافعة وراء زيادة الطلب على النفط.

وكانت أوبك قد قالت مؤخرًا إنها ستحافظ على وتيرتها الحالية لتخفيضات الإنتاج حتى نهاية يونيو، والتي من المتوقع أن تؤدي، إلى جانب الاضطرابات المحتملة في الإمدادات في الشرق الأوسط، إلى تضييق أسواق النفط نحو منتصف العام. وبعيدًا عن أوبك، من المقرر أيضًا صدور تقرير شهري من إدارة الطاقة الدولية هذا الأسبوع.

وتحدد سعر التسوية للعقود الآجلة لخام برنت تسليم مايو على انخفاض 29 سنتا عند 81.92 دولارا للبرميل. وأغلق عقد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي لشهر أبريل منخفضا 37 سنتا عند 77.56 دولار. قال مكتب إحصاءات العمل الأمريكي إن أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة ارتفعت بقوة في فبراير، وأرجع التضخم المزعج إلى حد كبير إلى ارتفاع تكاليف البنزين والمأوى.

وقال تيم سنايدر، الخبير الاقتصادي في شركة ماتادور إيكونوميكس: «يظهر هذا الشهر الثاني من الزيادة»، مشيراً إلى أن الأرقام لا تزال ضمن التوقعات. وأضاف: «الإجماع في الأسواق يقول إن بنك الاحتياطي الفيدرالي لن يتحرك لخفض أسعار الفائدة حتى يونيو».

ويوم الثلاثاء، تمسكت أوبك بتوقعاتها لنمو قوي نسبيا في الطلب العالمي على النفط في 2024 و2025، ورفعت توقعاتها للنمو الاقتصادي لهذا العام قائلة إن هناك مجالا أكبر للتحسن. وعلى جانب العرض، رفعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية توقعاتها لنمو إنتاج النفط المحلي لعام 2024 بمقدار 260 ألف برميل يوميا إلى 13.19 مليون برميل، مقابل ارتفاع متوقع قدره 170 ألف برميل يوميا.

وقال جيوفاني ستونوفو، المحلل في بنك يو بي اس، إن التوقعات المعززة قد تكون بسبب ارتفاع أسعار النفط المفترضة. وانخفضت مخزونات النفط الخام الأمريكية بمقدار 5.521 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 8 مارس، وفقًا لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأمريكي يوم الثلاثاء.

وفي الأسبوع الماضي، أشارت بيانات اقتصادية من الصين، أكبر مشتر للنفط في العالم، إلى تراجع الطلب حتى مع زيادة واردات النفط الخام في الشهرين الأولين من العام مقارنة بالعام السابق. وقالت سيرينا هوانغ، رئيسة تحليل منطقة آسيا والمحيط الهادئ في فورتيكسا: «إن معنويات الطلب الهبوطية وتزايد الإمدادات من خارج أوبك لا تترك مجالًا كبيرًا للسوق للتفاؤل بشأن أسعار النفط في هذا الوقت».

وقال جون إيفانز من شركة بي في إم للوساطة النفطية إن التجار أصبحوا معتادين على مثل هذه الهجمات. وقال: «لم يتم فقدان مخزون النفط الذي قد يتأثر، بل تم تأجيله فقط - ومع كون مواعيد الشحن الجديدة جزءًا من المعيار الجديد، فإن «التأخير» لن يكون قابلاً للتطبيق في النهاية».

وانخفضت إمدادات إيران من النفط الخام والمكثفات إلى فنزويلا بين عامي 2022 و2023 بنسبة 44% إلى نحو 41300 برميل يوميا، في حين انخفضت إمدادات فنزويلا من النفط الخام والوقود إلى إيران، والتي كان من المفترض أن تصل إلى ضعف ما تلقته، بنسبة أكبر 56. بالمئة إلى 39400 برميل يوميا.

وانخفض إجمالي حجم التبادلات بمقدار النصف في العام الماضي، حيث كافحت فنزويلا لاستعادة إنتاج النفط المفقود، وحل مشكلات الجودة والبنية التحتية، والوفاء بالتزامات التوريد مع جميع عملائها. ومنذ النصف الثاني من العام الماضي، قامت شركة النفط الوطنية الفنزويلية بإطفاء الديون ببطء من خلال تسليم شحنة كبيرة واحدة من النفط الخام الثقيل شهريًا. لكن إيران لم تستأنف إمداداتها، مما أجبر الشركة الحكومية على البحث عن مصادر أخرى للنفط، حسبما أظهرت بيانات الشحن ووثائق شركة النفط الوطنية الفنزويلية، بما في ذلك روسيا.

منتجو النفط الجدد يصعبون مهمة ضبط المعروض.. والأنظار على سلوك غيانا والبرازيل

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

قال لـ«الاقتصادية»، خبراء نفطيون، إن المنتجين الجدد للنفط الذين ظهروا على الساحة بإضافات قوية للإنتاج منذ بداية العام يسهمون في زيادة المعروض على حساب الطلب، ما يدعم قرار «أوبك+» في تمديد خفض الإنتاج للحفاظ على توازن السوق.

وقالوا، إن إجمالي الإنتاج الأمريكي من السوائل في الربع الرابع من العام الماضي بلغ 21.4 مليون برميل يوميا منها 13.3 مليون برميل يوميا من النفط والمكثفات ويتكون الباقي من سوائل الغاز الطبيعي والوقود الحيوي.

وخارج الولايات المتحدة، يسعى كبار منتجي النفط في إفريقيا إلى زيادة حصتهم في السوق على خلفية زيادة الاستثمار في المنبع والجهود المبذولة لتعزيز الإنتاج في الحقول الحالية وذلك في حين أن الإنتاج لا يزال محدودا - مع انخفاض عديد من البلدان الإفريقية الأعضاء إلى ما دون حصص إنتاج أوبك - ولكن شهد عام 2023 اكتشافات متعددة وبدء تطورات جديدة، ما قد يؤدي إلى زيادة خطوط الإنتاج الأساسية.

على صعيد آخر -وبحسب تقارير دولية- تواصل غيانا والبرازيل دفع الإمدادات في أمريكا اللاتينية إلى الارتفاع، حيث تتوقع التقارير أن الثنائي سيقودان زيادة الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل يوميا عام 2024.

وتشير الأرقام الصادرة عن منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، إلى أن الإمدادات من غير الأعضاء ستقفز إلى 1.6 مليون برميل يوميا، مقارنة بـ 1.4 مليون برميل يوميا هذا العام وحده.

وأضافت التقارير «تأتي بعد غيانا والبرازيل كل من النرويج والصين وكازاخستان والولايات المتحدة وبالنسبة لعام 2024 من المتوقع أن ينمو إنتاج السوائل من خارج أوبك بمقدار 1.4 مليون برميل يوميا دون تغيير عن تقييم أغسطس الماضي».

وفي هذا الإطار، قال مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة، إن الولايات المتحدة ليست الدولة الوحيدة التي تزيد إنتاجها، إذ حققت البرازيل وغيانا كميات قياسية من إنتاج النفط خاصة في الشهور الأخيرة ومن المتوقع تسجيل زيادات أوسع على مدار العام الجاري.

من جانبه، ذكر سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف، أن بسبب الزيادات الواسعة في الإمدادات من خارج تحالف «أوبك +» اضطر التحالف إلى تمديد خفض الإنتاج.

بدورها، قالت ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام، إنه في حين ارتفع إنتاج النفط في الولايات المتحدة، أنتجت غيانا والبرازيل أيضا كميات قياسية في عام 2023، مشيرة إلى أن إنتاج البرازيل قفز بمقدار 400 ألف برميل يوميا ليصل إلى 3.6 مليون برميل هذا العام - وفقا لبيانات شركة كبلر- .

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط اليوم الأربعاء بنحو 2 % بدعم من اضطراب محتمل في الإنتاج بعد الهجمات الأوكرانية على مصاف روسية ووسط توقعات بطلب عالي قوي وآمال بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» قد يبدأ في خفض أسعار الفائدة قريبا رغم صعوبة كبح التضخم في الولايات المتحدة فيما يبدو.

وصعدت العقود الآجلة لخام برنت تسليم مايو 1.52 دولار أو 1.9 % إلى 83.44 دولار للبرميل خلال التعاملات. وارتفع عقد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي لشهر أبريل نيسان 1.62 دولار أو 2.1 في المائة إلى 79.18 دولار.

ورغم الارتفاع القوي، جرى تداول خام برنت في نطاق ضيق أعلى من 80 دولارا للبرميل على مدار أكثر من شهر، لكنه ارتفع لوقت قصير أعلى من 84 دولارا في ذلك الوقت.

وفي مؤشر آخر على الطلب القوي، انخفضت مخزونات النفط الخام الأمريكية ومخزونات الوقود الأسبوع الماضي.

«نورد ستريم» تطالب شركات التأمين بـ 400 مليون يورو تعويضات عن انفجارات الخطوط الاقتصادية

أقامت شركة خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي بين روسيا وأوروبا «نورد ستريم» (تيار الشمال) دعوى قضائية ضد شركات التأمين للحصول على تعويضات بأكثر من 400 مليون يورو (438 مليون دولار) بسبب الخسائر التي تعرضت لها الشركة نتيجة الانفجارات التي تعرضت لها أنابيب الخط في 2022 مما أدى إلى توقف نقل الغاز من روسيا إلى غرب أوروبا.

وذكرت «بلومبرج» أن شركة نورد ستريم التي تمتلك شركة الغاز الروسية العملاقة جازبروم 51 % من أسهمها أقامت دعوى ضد شركتي لويدز وآرش إنشورانس أمام محكمة بريطانيا العليا، وقالت فيها إنها تكبدت أكثر من 1.2 مليار يورو (1.3 مليار دولار) لإصلاح الخطوط وتوفير كميات بديلة للغاز المفقود نتيجة توقفها عن العمل.

يذكر أن فرعي خط نورد ستريم الذي يمر من شمال غرب روسيا إلى شمال شرق ألمانيا عبر بحر البلطيق تعرض لانفجارات في سبتمبر 2022 ولم يتم تحديد السبب حتى الآن.

ويقول محامو نورد ستريم إن لويدز وأيرش اللتين تقودان التأمين على خط نورد ستريم فشلتا في تعويض الشركة المالكة عن الخسائر التي تعرضت لها بسبب انفجارات 2022.

وفي الشهر الماضي أعلن الادعاء العام السويدي وقف التحقيقات في تخريب خطي أنابيب نورد ستريم في بحر البلطيق، وذلك حسبما صرح المدعي ماتس ليونجكفيست المكلف بالتحقيق في الواقعة.

وأوضح ليونجكفيست أن الادعاء توصل إلى استنتاج مفاده أن السويد غير مختصة بهذه القضية مشيرا إلى أنه لم يتم التوصل في التحقيقات إلى شيء يفيد بمشاركة السويد أو مواطنين سويديين في الهجوم الذي وقع في المياه الدولية.

وفي المقابل، أكد ليونجكفيست استمرار التحقيقات الألمانية في هذه الواقعة.

كانت صحيفة «زود دويتشه تسايتونج» وإذاعة «إن دي آر» وإذاعة «دبليو دي آر» وصحيفة «تسايت»- وكلها وسائل إعلام ألمانية - أعلنت أن من الواضح أن ليونجكفيست يعتزم وقف التحقيقات. ولفتت هذه الوسائل إلى أن من الممكن للسلطات الألمانية أن تستفيد من الخطوة السويدية لأن من الممكن للسلطات السويدية أن تقدم للسلطات الألمانية أدلة الاثبات المتوافرة لديها.

وبدوره، أعلن الادعاء العام الألماني استمرار التحقيقات من جانبه في هذه القضية، وقالت متحدثة باسم جهاز المدعي العام في كارلسروه إنه « لن يتم طرح المزيد من المعلومات في الوقت الراهن».

يذكر أنه تم تسجيل وقوع عدة انفجارات في السادس والعشرين من سبتمبر عام 2022 بالقرب من جزيرة بورنهولم الدنماركية في بحر البلطيق، وبعد ذلك بوقت قصير تم اكتشاف أربعة تسريبات في ثلاث مما مجموعه أربعة أنابيب في خطي نورد ستريم. وفي أعقاب ذلك، تم فتح تحقيقات في السويد وكذلك في ألمانيا والدانمارك.

«إي. أون» الألمانية تضخ 46 مليار دولار في تحول الطاقة الأوروبي حتى 2028

الاقتصادية

أفادت شركة «إي. أون»، كبرى شركات الطاقة في ألمانيا، اليوم ، بأنها تعتزم استثمار 42 مليار يورو (46 مليار دولار) في تحول الطاقة بأنحاء أوروبا بدءا من هذا العام وحتى عام 2028، مع تركيز على توسيع شبكة الكهرباء. وقالت الشركة إن الخطة الخمسية السابقة وضعت تصورا لاستثمار نحو 33 مليار يورو خلال الفترة من عام وحتى 2027. وأضافت أن الهدف هو الاستثمار في نظام طاقة آمن، يتميز بالتنافسية والاستدامة.

وسيتم توجيه 34 مليار يورو إلى أعمال الشبكات، من أصل 42 مليار يورو، مع تخصيص 25 مليار يورو للاستثمار في ألمانيا. وقال ليونارد بيرنباوم، الرئيس التنفيذي للشركة: «إن ما تحتاجه أوروبا الآن هو بنية تحتية ذكية للطاقة من أجل طاقة مستدامة وآمنة وبأسعار معقولة».

وأضاف: «هذا هو بالضبط ما ركزنا عليه في «إي. أون»، ونتبع هذا المسار باستمرار. ويعني هذا أننا سنواصل الاستثمار بكثافة من أجل تلبية الطلب المتزايد بسرعة على البنية التحتية للطاقة».

وأكدت «إي. أون» الأرقام الرئيسة للعام المالي 2023 التي قدمت في أوائل فبراير الماضي، وبموجبها ارتفعت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك المعدلة للتأثيرات لمرة واحدة بنسبة 16% على أساس سنوي لتصل إلى 9.4 مليار يورو.

وارتفع صافي الربح المعدل بنسبة 12% ليصل إلى 3.1 مليار يورو. وسيحصل حملة الأسهم على أرباح بقيمة 0.53 يورو للسهم الواحد.

وتتوقع «إي. أون» للعام الحالي، أن تراوح الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك للمجموعة المعدلة ما بين 8.8 مليار يورو و9 مليارات يورو.

«أرامكو» تسجل زيادة 52 هللة في تكلفة حفر بئر البترول لكل برميل في السعودية

الاقتصادية

سجلت أرامكو السعودية ارتفاعا في تكلفة أعمال حفر آبار البترول بمقدار 52 هللة لكل برميل نفطي تم إنتاجه عام 2023، حيث بلغ متوسط تكلفة الإنتاج لأعمال الحفر 11.96 ريال العام الماضي، فيما بلغت 11.44 ريال عام 2022.

ووصل متوسط النفقات الرأسمالية لقطاع التنقيب والإنتاج إلى 23.7 ريال العام الماضي لكل برميل نفطي تم إنتاجه، فيما بلغ 20.3 ريال لعام 2022 بزيادة قدرها 3.4 ريال.

وعزت أرامكو السعودية ذلك إلى نموذجها التشغيلي لمعدل نضوب منخفض للآبار، وطبيعة التكوينات الجيولوجية الفريدة في السعودية، والبيئات الملائمة التي تقع فيها مكامن الشركة على اليابسة وفي المياه الضحلة، واستفادة الشركة من البنية التحتية وشبكة الخدمات اللوجستية وتطبيق تقنيات على نطاق واسع.

وشكل النفط العربي الممتاز والعربي الخفيف جدا والعربي الخفيف 68 % من إجمالي إنتاج الشركة للنفط الخام العام الماضي، وذلك من مجمل أنواع النفط التي تنتجها الشركة وهي النفط العربي الممتاز، العربي الخفيف جدا، العربي الخفيف، العربي المتوسط، والعربي الثقيل.

وقدرت شركة أرامكو السعودية إجمالي طاقة معالجة الغاز الخام التقليدي وغير التقليدي خلال العام الماضي بـ19.1 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم، مشيرة إلى أن أعمال الإنشاء والشراء تتواصل في معمل الغاز في رأس تناقيب، وهو جزء من برنامج تطوير حقل المرجان، متوقعة أن يبدأ تشغيل المعمل بحلول العام المقبل، حيث سيسهم في زيادة الطاقة المعالجة بواقع 2.6 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم من حقول المرجان والظلوف.

وقالت الشركة إن أعمال التشغيل التجريبي لمشاريع ضغط الغاز في حقلي حرض والحوية قد اكتملت، مع بدء التشغيل التجريبي والكامل لتسع محطات العام الماضي.

وذكرت أنها نجحت في التشغيل الكامل لمعمل الغاز في الحوية، وهو جزء من برنامج زيادة إنتاج الغاز في حرض، ما أدى إلى زيادة طاقة معالجة الغاز الخام في المعمل بمقدار 800 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، منها نحو 750 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم من طاقة الغاز الطبيعي.

وبينت الشركة أن إنتاج أول كميات من الغاز الحبيس غير التقليدي من منطقة الأعمال جنوب الغوار، قد تمت بالفعل، وذلك قبل شهرين من الموعد المحدد.

وأشارت إلى أن قطاع التنقيب والإنتاج سيواصل استثماراته في المشاريع التي يستهدف من خلالها تحقيق النمو المستقبلي، بما في ذلك مشاريع زيادة إنتاج النفط الخام للمحافظة على الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة عند مستوى 12 مليون برميل في اليوم، إلى جانب زيادة إنتاج الغاز بالتزامن مع هدف رفع مستويات الإنتاج بأكثر من 60 % بحلول 2030 مقارنة بمستويات عام 2021.

تراجع مخزونات النفط الأمريكي يدفع أسعار النفط إلى 83 دولاراً

عكاظ

عاودت أسعار النفط أمس (الأربعاء) الصعود، بعد توقعات وجود طلب عالمي قوي من عدة دول بما فيها الولايات المتحدة، المصنفة بأكبر مستهلك للخام في العالم، في ظل عدم تأثير التضخم الأمريكي على مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) الذي قد يبدأ خفض أسعار الفائدة قريباً.

وصعدت العقود الآجلة لخام برنت تسليم مايو 79 سنتاً أو 0.96% إلى 82.71 دولار للبرميل، وارتفع عقد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي لشهر أبريل 76 سنتاً أو 0.98% إلى 78.32 دولار.

وتمسكت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بتوقعاتها لنمو قوي للطلب على النفط عالمياً عند 2.25 مليون برميل يومياً في 2024، وبواقع 1.85 مليون في 2025، ورفعت توقعاتها للنمو الاقتصادي لهذا العام. وفي مؤشر آخر على الطلب القوي، انخفضت مخزونات النفط الخام الأمريكية ومخزونات الوقود الأسبوع الماضي، وفقاً لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأمريكي. ولا يزال المحللون يعتقدون بأن البنك المركزي الأمريكي قد يبدأ خفض أسعار الفائدة في الصيف على الرغم من ارتفاع أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة بقوة في فبراير بسبب ارتفاع تكاليف البنزين والسكن، مما يشير إلى بعض الثبات في التضخم. وانخفاض أسعار الفائدة يدعم الطلب على النفط.

وتعرضت أسعار النفط لضغوط في الجلسة السابقة، بعد أن رفعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية توقعاتها لإنتاج النفط المحلي، لكن الانخفاضات كانت محدودة بفعل توقعات بأن تخفيضات إنتاج «أوبك بلس» ستظل تُبطئ نمو إمدادات النفط العالمية، وبسبب الموجة الأخيرة من هجمات الطائرات المسيرة على مواقع في روسيا منها مصاف لتكرير الخام.

«أوبك»: تعليقات وكالة الطاقة بشأن أهمية أمن النفط «مشجعة» الشرق الأوسط

زاد الزخم حول أهمية النفط ضمن مزيج الطاقة العالمي في المستقبل على مدار الأيام الماضية، وذلك بعد تأكيدات على أن اعتماد العالم على النفط لا يزال «متجذرا»، بالنسبة للعالم أجمع.

وبينما كانت أوبك تنادي دائما بأهمية وأمن النفط، وتدعو لزيادة الاستثمارات في القطاع لضمان أمن الطاقة العالمي بأسعار مقبولة، إلا أنها واجهت اعتراضات كثيرة ومتكررة من جهات عدة، أبرزها وكالة الطاقة الدولية، التي قالت مرارا وتكرارا إن ذروة النفط تقترب يوما بعد يوم.

لكن يبدو أن وكالة الطاقة الدولية عدلت عن هذا الرأي، وذلك بعد تأكيدها في تقديرات نشرت مساء الاثنين، وكتبها المحلل رونان جراهام المعني بأمن الطاقة والباحث إلياس أتيجي، أن اعتماد العالم على النفط «لا يزال متجذرا، لذا فإن تعطل الإمدادات لا يزال من الممكن أن يسبب ضررا اقتصاديا كبيرا وأن يكون له تأثير سلبي كبير على حياة الناس». وزادت وكالة الطاقة الدولية: «سيكون التركيز القوي على أمن النفط أمراً بالغ الأهمية طوال فترة التحول إلى الطاقة النظيفة».

وسرعان ما أثنت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) على هذه التقديرات، التي سلطت الضوء على أهمية أمن النفط، وأكدت أن أمن النفط حيوي للجميع، وقالت إنه يتعين على جميع أصحاب المصلحة في الصناعة التركيز على أمن النفط والمساهمة فيه، بجميع جوانبه، نظراً للفوائد الهائلة التي يواصل النفط والمنتجات النفطية المشتقة منه تقديمها للناس والدول في جميع أنحاء العالم.

وقالت أوبك، إنها أحيطت علماً بتأكيد وكالة الطاقة مجدداً على أهمية أمن النفط في تحولات الطاقة، مؤكدة «شجعتنا هذه الرسالة والإشارة إلى الأهمية المستمرة للنفط بالنسبة للعالم».

إشادة أوبك جاءت بعد تأكيد وكالة الطاقة الدولية في تعليقها، أن «التركيز الدائم على أمن النفط هو نتيجة للحاجة المستمرة إلى النفط لتزويد السيارات والشاحنات والسفن والطائرات، وكذلك لإنتاج البتروكيميائيات اللازمة لتصنيع عدد لا يحصى من المواد اليومية». لكن أوبك عاودت لتذكر وكالة الطاقة الدولية، بمسؤوليتها في حالة الغموض في حجم الاستثمار بقطاع النفط، وأوضحت أن دعوات وكالة الطاقة الدولية لعدم توجيه استثمارات جديدة في النفط والغاز الطبيعي «ساهمت بشكل كبير في حالة الغموض هذه».

كان تقدير الوكالة أشار إلى أن «هناك درجة عالية من الغموض بشأن مدى سرعة انخفاض الطلب، مما يترك شركات النفط في مواجهة قرارات صعبة ومحفوفة بالمخاطر تجاريا بشأن الاستثمار في عمليات المنبع»، وأشارت إلى أن الغموض في الاستثمار يزيد من خطر اختلال التوازن بين العرض والطلب.

وبالنظر إلى استمرار دور أوبك في تأمين المعروض من النفط لضمان أمن الطاقة العالمي، أكدت المنظمة على أنها ستستمر في «التأكيد على أن أمن الطاقة والقدرة على تحمل تكاليف الطاقة وخفض الانبعاثات يجب أن تسير جنباً إلى جنب، بينما نتطلع إلى نهج يشمل جميع الطاقات والتكنولوجيات وجميع الشعوب إزاء التحولات في مجال الطاقة».

كان الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» هيثم الغيص، قد دعا إلى الحذر من تعريض الحاضر للخطر، باسم إنقاذ المستقبل، وذلك في مقال نشرته المنظمة يوم الاثنين، أسهب فيه في عرض المخاطر التي سيشهدها العالم والاقتصاد الدولي من دون نفط.

ويبدو أن المقال لاقى توافقا كبيرا من وزراء الطاقة حول العالم، إذ قالت وزيرة الدولة لأمن الطاقة وصافي الصفر البريطانية، كلير كوتينيو، إن «من قال إننا قادرون على إيقاف النفط والغاز ليس مخطئاً فحسب، بل هو ساذَج أيضاً»، مشددة على أنه «يجب أن نكون حازمين وواقعيين بشأن مستقبل نظام الطاقة لدينا».

كلام كوتينيو جاء خلال عرضها استراتيجيتها للغاز، في خطاب ألقته بمركز الأبحاث «تشاتام هاوس»، في وسط لندن، الثلاثاء، قالت فيه: «تخيلوا لو أخبرنا الناس أننا سنغلق جميع محطات الوقود، اليوم، لأننا نعتقد أن السيارات الكهربائية ستكون هي القاعدة في عام 2050. سيقول لنا الناس بحق إننا كنا مجانين، إن غرائزهم ستخبرهم بأننا لا نستطيع التأثير على هذا النوع من التغيير بين عشية وضحاها».وأضافت: «لا توجد حلول سهلة في مجال الطاقة، بل هناك مقايضات فقط. إذا اضطرت البلدان إلى الاختيار بين صافي الصفر والحفاظ على سلامة ودفء مواطنيها، فصدِّقوني إنها ستختار إبقاء الأضواء مُضاءة... لن نسمح بأن نضع أنفسنا في هذا الموقف. وهكذا، بينما نواصل التحرك نحو الطاقة النظيفة، يجب علينا أيضاً أن نكون واقعيين. يحتاج نظام الطاقة، القائم على مصادر الطاقة المتجددة، إلى دعم محطات الطاقة، والتي يمكننا تكثيفها وتقليصها عندما لا يكون الجو عاصفاً أو مُشمساً بدرجة كافية».وشددت على أهمية احتياطي الغاز لمصادر الطاقة المتجددة، محذرة من احتمال انقطاع التيار الكهربائي من دونه. وقالت: «دون دعم الغاز لمصادر الطاقة المتجددة، فإننا نواجه احتمالاً حقيقياً بانقطاع التيار الكهربائي. وكانت بلدان أخرى في السنوات الأخيرة مهددة بشدة بسبب القيود المفروضة على العرض، حتى إنها اضطرت للعودة إلى الفحم»

وتوجهت إلى جميع شركات توليد الكهرباء في المملكة المتحدة، قائلة: «ستلعب مصادر الطاقة المتجددة دوراً حاسماً أكثر من أي وقت مضى في تزويد بريطانيا بالطاقة، لكنني لن أخاطر بأمن الطاقة لدينا من خلال رفض معالجة الخيارات الصعبة قصيرة المدى التي نحتاج إلى اتخاذها».

إيطاليا تغازل «شيري» الصينية لتأسيس مصنع سيارات الشرق الاوسط

تجري الحكومة الإيطالية محادثات مع شركة «شيري أوتو» الصينية في إطار الجهود لجذب صانع سيارات كبير آخر إلى البلاد، بالإضافة إلى «ستيلانتس»، من أجل زيادة إنتاج السيارات محلياً، وفق ما ذكرت «رويترز».

وتريد روما رفع الإنتاج الوطني للسيارات في إيطاليا إلى 1.3 مليون سيارة سنوياً، من أقل من 800 ألف في عام 2023، وتجري بالفعل مناقشات مع شركة «ستيلانتس» - صانع السيارات الرئيسي الوحيد في البلاد - لزيادة إنتاج المجموعة إلى مليون وحدة سنوياً بحلول نهاية هذا العقد.

وقال وزير الصناعة أدولفو أورسو إن إيطاليا تريد أن يضيف مصنع ثان نحو 300 ألف سيارة إلى الإنتاج الوطني.

وفي حالة نجاح المحادثات، ستكون «شيري» من بين أوائل شركات صناعة السيارات الصينية التي تتمتع بحضور تصنيعي أوروبي؛ مما يزيد من حدة المنافسة مع الشركات المصنعة المحلية، خاصة في قطاع السيارات الكهربائية.

وقال أورسو الشهر الماضي إن إيطاليا أجرت محادثات مع «تسلا»، ومع ثلاث شركات صناعة سيارات صينية لم يكشف عنها، زار ممثلوها إيطاليا العام الماضي لتقييم فرص الاستثمار المحتملة.

وقال أحد المصدرين إن «شيري» هي في الوقت الحالي الخيار الذي «تراهن عليه روما أكثر».

ورفض متحدث باسم وزارة الصناعة الإيطالية التعليق.

وقال يوخن تويتينغ، المدير العام لشركة «شيري» أوروبا، لـ«رويترز»، إن شركة صناعة السيارات الصينية تتوقع أن تكون المبيعات في أوروبا مرتفعة بما يكفي لدعم مصنع تجميع محلي. وقال تويتينغ: «إننا نستكشف إمكانيات مختلفة في جميع أنحاء أوروبا للبحث عن بيئة محتملة للتصنيع المحلي في المستقبل».

وأضاف: «نجري مناقشات في مواقع عدة في جميع أنحاء أوروبا في الوقت الحالي»، لكنه قال إن اتفاقيات عدم الإفصاح تمنعه من التعليق على مواقع محددة. وطلب المصدران، وأحدهما من الصناعة والآخر من الحكومة، عدم الكشف عن هويتهما لأن المحادثات سرية. وقال المصدر الصناعي إن «شيري» تدرس إما تجديد مصنع قائم أو بناء مصنع جديد في إيطاليا، لكنها تقوم أيضاً بتقييم خيارات أخرى في أوروبا، بما في ذلك مصنع «نيسان» السابق في برشلونة.

وقال المصدر الحكومي إن شركة «غريت وول موتورز» كانت أيضاً من بين شركات صناعة السيارات الصينية التي كانت على اتصال مع روما وزارت إيطاليا. ومن بين الشركات أيضاً التي على اتصال بإيطاليا شركة «بي واي دي» العملاقة.

لكن «بي واي دي»، التي تفوقت على «تسلا» في نهاية العام الماضي كأكبر شركة للسيارات الكهربائية في العالم من حيث المبيعات، قالت في ديسمبر (كانون الأول) إنها ستبني أول مصنع أوروبي لها في المجر. ولم تذكر ما إذا كانت لديها خطط لإنشاء منشأة ثانية في أوروبا.

وبصرف النظر عن حرب الأسعار العنيفة التي تهز قطاع السيارات الكهربائية، فإن التوترات التجارية تتصاعد بين الصين والاتحاد الأوروبي، الذي يحقق فيما إذا كان صانعو السيارات الكهربائية الصينيون يستفيدون من الدعم الحكومي غير العادل.

وأضاف مصدر الصناعة أن إنشاء قدرة تصنيع في إيطاليا أو إسبانيا، حيث تكون مبيعات السيارات الكهربائية منخفضة مقارنة بالدول الأخرى، سيتناسب مع استراتيجية «شيري» لبيع مزيج من محركات الاحتراق الداخلي والسيارات الهجينة والكهربائية بالكامل.

وتقوم الشركة بإطلاق علامتيها التجاريتين «جايكو» و«أمودا» في جميع الأسواق الأوروبية الكبرى. وبحلول نهاية عام 2025، تخطط «شيري» لثلاثة نماذج من سيارات الدفع الرباعي لكل علامة تجارية، مع مزيج من أنواع الوقود لخدمة أجزاء مختلفة من أوروبا. وفي سياق منفصل، كشفت شركة «شاومي» الصينية لصناعة الهواتف الذكية النقاب عن أول سيارة كهربائية لها، وأعلنت على الفور أنها تهدف إلى أن تصبح واحدة من أكبر خمس شركات لصناعة السيارات في العالم.

ووصف الرئيس التنفيذي للشركة لي جون السيارة الـ«سيدان»، التي يطلق عليها اسم «إس يو7»، بأنها تحتوي على تقنية «محرك كهربائي فائق» له قدرة تسارع تفوق سيارات «تسلا» و«بورشه» الكهربائية. لكن السيارة، التي يُرجّح طرحها للبيع في غضون أشهر، تظهر لأول مرة في وقت تشهد فيه سوق السيارات الصينية، الأكبر في العالم، تخمة في المعروض وتباطؤ الطلب الذي أشعل حرب أسعار شرسة. ولم يمنع هذا الرئيس التنفيذي للشركة من الإعلان عن طموحات كبيرة. وقال خلال حفل الكشف عن السيارة: «من خلال العمل الجاد على مدى السنوات الخمس عشرة إلى العشرين المقبلة، سنصبح أحد أكبر خمس شركات لصناعة السيارات في العالم، ونسعى جاهدين للارتقاء بصناعة السيارات الشاملة في الصين». وأضاف أن هذه الخطط تشمل تصنيع «سيارة أحلام مماثلة لـ(بورشه) و(تسلا)».
ومن المتوقع أيضاً أن تجذب السيارة «إس يو7» العملاء نظراً لنظام التشغيل المشترك الخاص به مع هواتف «شاومي» الشهيرة والأجهزة الإلكترونية الأخرى. وسيتمتع سائقوها بإمكان الوصول السلس إلى مجموعة تطبيقات الهاتف المحمول الحالية للشركة.

وتصدر السيارة الجديدة في نسختين، إحداهما بمدى قيادة يصل إلى 668 كيلومتراً بشحنة واحدة والأخرى بمدى يصل إلى 800 كيلومتر. وبالمقارنة، فإن طراز «موديل إس» من إنتاج «تسلا» يصل مداه إلى 650 كيلومتراً.

ولم تعلن الشركة عن الأسعار بعد. وقال لي إن التكلفة «ستكون مرتفعة بعض الشيء بالفعل، لكنها تكلفة يعتقد الجميع أنها مبررة».

وقال الرئيس التنفيذي للشركة إن السيارة تتمتع بقدرات الشحن السريع في درجات الحرارة المنخفضة، ومجهزة بتقنية متقدمة تسمح لها بالتعرف على العوائق في ظل الظروف الصعبة مثل تساقط الثلوج. وأضاف أن قدرات القيادة الذاتية لسيارات شاومي ستكون في طليعة الصناعة.

وزيرة بريطانية: مَن قال إننا قادرون على إيقاف النفط والغاز ليس مخطئاً فحسب بل ساذج أيضاً

الشرق الأوسط

قالت وزيرة الدولة لأمن الطاقة وصافي الصفر البريطانية، كلير كوتينيو، إن «من قال إننا قادرون على إيقاف النفط والغاز ليس مخطئاً فحسب، بل ساذَجاً أيضاً»، مشددة على أنه «يجب أن نكون حازمين وواقعيين بشأن مستقبل نظام الطاقة لدينا».

كلام كوتينيو جاء خلال عرضها استراتيجيتها للغاز، في خطاب ألقته بمركز الأبحاث «تشاتام هاوس»، في وسط لندن، الثلاثاء، قالت فيه: «تخيلوا لو أخبرنا الناس أننا سنغلق جميع محطات الوقود، اليوم، لأننا نعتقد أن السيارات الكهربائية ستكون هي القاعدة في عام 2050. سيقول لنا الناس بحق إننا كنا مجانين، إن غرائزهم ستخبرهم أننا لا نستطيع التأثير على هذا النوع من التغيير بين عشية وضحاها».

وأضافت: «لا توجد حلول سهلة في مجال الطاقة، بل هناك مقايضات فقط. إذا اضطرت البلدان إلى الاختيار بين صافي الصفر والحفاظ على سلامة ودفء مواطنيها، فصدِّقوني إنها ستختار إبقاء الأضواء مُضاءة... لن نسمح بأن نضع أنفسنا في هذا الموقف. وهكذا، بينما نواصل التحرك نحو الطاقة النظيفة، يجب علينا أيضاً أن نكون واقعيين. يحتاج نظام الطاقة، القائم على مصادر الطاقة المتجددة، إلى دعم محطات الطاقة، والتي يمكننا تكثيفها وتقليصها عندما لا يكون الجو عاصفاً أو مُشمساً بدرجة كافية». وشددت على أهمية احتياطي الغاز لمصادر الطاقة المتجددة، محذرة من احتمال انقطاع التيار الكهربائي من دونه. وقالت: «دون دعم الغاز لمصادر الطاقة المتجددة، فإننا نواجه احتمالاً حقيقياً بانقطاع التيار الكهربائي. وكانت بلدان أخرى في السنوات الأخيرة مهددة بشدة بسبب القيود المفروضة على العرض، حتى إنها اضطرت للعودة إلى الفحم». وتوجهت إلى جميع شركات توليد الكهرباء في المملكة المتحدة، قائلة: «ستلعب مصادر الطاقة المتجددة دوراً حاسماً أكثر من أي وقت مضى في تزويد بريطانيا بالطاقة، لكنني لن أخاطر بأمن الطاقة لدينا من خلال رفض معالجة الخيارات الصعبة قصيرة المدى التي نحتاج إلى اتخاذها». وأضافت أن الحكومة ستدعم استثمارات بناء مزيد من محطات توليد الطاقة بالغاز، مشيرة إلى أن هناك سببين وراء عدم تعارض دعم الغاز مع التزاماتها على مستوى العالم بصافي الصفر؛ الأول هو توقع الحكومة أن تكون جميع محطات توليد الكهرباء الجديدة بالغاز جاهزة لصافي الصفر، وهذا يعني أنه يجب على الشركات بناء محطات طاقة جاهزة للاتصال بتكنولوجيا احتجاز الكربون، أو التي يمكن تغييرها لحرق الهيدروجين بدلاً من الغاز. والثاني أنه «سوف تعمل محطات توليد الطاقة بالغاز بشكل أقل تواتراً بلا هوادة، بينما نقوم ببناء مزيد من محطات توليد الطاقة منخفضة الكربون وتخزينها على المدى الطويل... لكن بينما نقوم بتوفير مصادر مرنة أخرى عبر الإنترنت، فإننا لن نتحمل أي مخاطر».

وأوضحت كوتينيو أن المملكة المتحدة خفّضت انبعاثات الغازات الدفيئة إلى النصف منذ عام 1990، فـ«من بين أكبر 20 اقتصاداً في العالم، لم يقم أحد بما هو أكثر منا». في المقابل، «نجح الاتحاد الأوروبي في خفض الانبعاثات بنسبة 30 في المائة فقط، بينما لم تخفّض الولايات المتحدة ذلك على الإطلاق، وارتفعت الانبعاثات في الصين بنسبة 300 في المائة».

وأضافت: «فعلنا كل ذلك مع تنمية الاقتصاد، وتجنب أعمال الشغب والاحتجاجات التي شهدناها في الخارج. وهذه النقطة الأخيرة حاسمة. لا فائدة من أن تكون رائداً عالمياً في خفض الانبعاثات إذا انتهى الأمر بشركتك إلى الانتقال إلى الخارج، وكان شعبك يعاني ارتفاع تكاليف الطاقة... بصراحة، لا فائدة من أن تكون رائداً عالمياً بصافي صفر، إذا لم يرغب أحد في أن يحذو حذوك».

«الوطنية للإسكان» تُعلن عن إنشاء محطة كهرباء رئيسية في مجتمع السدن بجدة

الشرق الأوسط

أعلنت الشركة الوطنية للإسكان (الأربعاء) عن البدء في إنشاء محطة تحويل رئيسية في مجتمع السدن الذي أطلقته مؤخراً بمحافظة جدة، تحت إشراف الشركة السعودية للكهرباء؛ بهدف إيصال الخدمة الكهربائية، وتحقيق التشغيل الأمثل لمنظومة الكهرباء داخل المجتمع.

ووفق بيان، فإن المحطة الرئيسية تأتي بجهد عالٍ وسعة آمنة (134 ميغا فولت أمبير)، كما تتضمن الأعمال ربط المحطة بالشبكة الكهربائية من خلال كابلات أرضية مزدوجة الدائرة، وطول إجمالي للمسارات يصل إلى 3 كيلومترات؛ وذلك بهدف توفير خدمات كهربائية موثوقة وعالية الجودة.

وسيتم إيصال الخدمة الكهربائية عبر المحطة الرئيسية لجميع الوحدات السكنية البالغ عددها 5500 وحدة سكنية، بالإضافة إلى الخدمات والمرافق داخل مجتمع السدن.

ويعد مجتمع السدن أحد أكبر المشاريع التي تطورها الشركة الوطنية للإسكان في منطقة مكة المكرمة؛ حيث يمتد على مساحة تتجاوز 4 ملايين متر مربع، ويتميز ببيئة عمرانية محاطة بجميع الخدمات والمرافق الأساسية والترفيهية، من مساجد ومرافق تعليمية ومراكز صحية وتجارية ورياضية، بالإضافة إلى وفرة المسطحات الخضراء، ووجود 15 حديقة عامة داخل المجتمع.

يذكر أن الشركة الوطنية للإسكان تضخ أكثر من 300 ألف وحدة سكنية، في 8 ضواحٍ و6 مجتمعات سكنية، على مساحة تتخطى 100 مليون متر مربع، وتتسع لأكثر من مليون ونصف مليون مواطن، وتسعى إلى إيجاد حلول لتأمين سلاسل الإمداد بجودة عالية ومواد إنشائية أكثر استدامة، وذلك في إطار حرصها على زيادة المعروض العقاري بخيارات سكنية وفق معايير عالية، في سبيل تحقيق مستهدفات «رؤية 2030»، برفع نسبة التملُّك السكني للأسر السعودية إلى 70 في المائة.

«أوبك» لوكالة الطاقة: أمن النفط حيوي للجميع الشرق الأوسط

أكدت منظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك) أن أمن النفط حيوي للجميع، وقالت إنه يتعين على جميع أصحاب المصلحة في الصناعة التركيز على أمن النفط والمساهمة فيه، بجميع جوانبه، نظرًا للفوائد الهائلة التي يواصل النفط والمنتجات النفطية المشتقة منه تقديمها للناس والدول في جميع أنحاء العالم.

تعليق «اوبك» الذي نشر يوم الأربعاء على موقع الرسمي للمنظمة، جاء رداً على ما قالته وكالة الطاقة الدولية الاثنين في تعليق بعنوان: «سيكون التركيز القوي على أمن النفط أمراً بالغ الأهمية طوال فترة التحول إلى الطاقة النظيفة».

وقالت «اوبك» إنها أحيطت علماً بتأكيد وكالة الطاقة مجددًا على أهمية أمن النفط في تحولات الطاقة، وإن هذه الرسالة «تشجعنا، كما الإشارة إلى الأهمية المستمرة للنفط بالنسبة للعالم. تقول وكالة الطاقة الدولية في تعليقها: إن التركيز الدائم على أمن النفط هو نتيجة للحاجة المستمرة إلى النفط لتزويد السيارات والشاحنات والسفن والطائرات، وكذلك لإنتاج البتروكيميائيات اللازمة لتصنيع عدد لا يحصى من المواد اليومية».

وأشارت إلى أنها أعربت بقوة عن هذه الرسائل لسنوات عديدة، و»سوف نستمر في التأكيد على أن أمن الطاقة والقدرة على تحمل تكاليف الطاقة وخفض الانبعاثات يجب أن تسير جنبًا إلى جنب، بينما نتطلع إلى نهج يشمل جميع الطاقات والتكنولوجيات وجميع الشعوب إزاء التحولات في مجال الطاقة».

وأشارت «أوبك» إلى ان تعليق وكالة الطاقة الدولية يؤكد أيضاً على عدد من النقاط الحاسمة الأخرى، ويشير إلى أن «عدم اليقين في الاستثمار يزيد من خطر اختلال التوازن بين العرض والطلب» ويتحدث عن كيف يمكن أن يترك ذلك «شركات النفط في مواجهة قرارات صعبة ومحفوفة بالمخاطر التجارية». وقالت «هذا صحيح، ولكن من المهم التأكيد على أن حديث وكالة الطاقة الدولية عن الحاجة إلى عدم وجود حقول جديدة للنفط والغاز الطبيعي في مسارها الصافي الصفري ساهم بشكل كبير في حالة عدم اليقين هذه، والتي لديها القدرة على أن تؤدي إلى فوضى كبيرة في مجال الطاقة، وليس إلى فوضى كبيرة في مجال الطاقة. أمن الطاقة المنشود».

أضافت «يسلط الضوء على أن أمن إمدادات النفط مهدد بمجموعة من العوامل الإضافية، مثل الجغرافيا السياسية والظواهر الجوية المتطرفة والهجمات السيبرانية. ومن المهم التأكيد على أن هذه العوامل لديها القدرة على التأثير على جميع الطاقات، وكذلك جميع القطاعات الاقتصادية. وقطاع النفط ليس معزولا في هذا الصدد».

ولفتت إلى هذا يشير أيضاً إلى «الأبعاد الأمنية الناشئة لتحولات الطاقة النظيفة، مثل الإمدادات المعدنية الحيوية». وقالت إن سلاسل توريد المعادن المهمة أيضًا لستتعرض ضغوط في مسار صافي الصفر الذي حددته وكالة الطاقة الدولية، نظرًا لأن وكالة الطاقة الدولية تقول إن السيارة الكهربائية النموذجية تحتاج إلى ستة أضعاف المدخلات المعدنية للسيارة التقليدية.

وشددت على أنه «يتعين على جميع أصحاب المصلحة في الصناعة التركيز على أمن النفط والمساهمة فيه، بجميع جوانبه، نظرًا للفوائد الهائلة التي يواصل النفط والمنتجات النفطية المشتقة منه تقديمها للناس والدول في جميع أنحاء العالم».

وختما قائلة «أكدت أوبك باستمرار التزامها باستقرار سوق النفط وأمن الإمدادات، بما في ذلك من خلال احتفاظ أعضائها بالطاقة الفائضة على نفقتهم الخاصة في حالة حدوث أي انقطاع غير متوقع في إمدادات النفط العالمية. وقد أكدنا أيضًا كيف يمكن لنقص الاستثمار في الصناعة أن يعرض هذا الأمن للخطر. الرهانات عالية. وهذا يتطلب إرسال رسائل واضحة ومتسقة من جميع أصحاب المصلحة في مجال الطاقة حول مدى أهمية أمن النفط والطاقة من أجل صحة الاقتصاد العالمي ورفاهية المليارات في جميع أنحاء العالم».

وكالة الطاقة تخفض توقعات إنتاج النفط بعد تمديد اتفاق «أوبك+»

اقتصاد الشرق

خفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو إنتاج النفط في 2024، وذلك بعد تمديد خفض الإنتاج الذي ينفذه تحالف «أوبك+».

الوكالة توقعت في تقرير أن تكون إمدادات النفط الخام على المدى القصير أكثر تشدداً، خصوصاً في الربع الثاني من السنة، مشيرة إلى أنه بعد إدراج خفض الإنتاج الطوعي الجديد، من المتوقع زيادة إنتاج الخام بمقدار 400 ألف برميل يومياً في العام الجاري، بانخفاض عن توقعات بنمو قدره 600 ألف برميل يومياً في تقرير الشهر السابق.

رغم أن قرار «أوبك+» سيقلص النمو الإجمالي في الإنتاج خلال العام الجاري، إلا أن إنتاج الدول غير الأعضاء في التحالف، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وغويانا والبرازيل وكندا، سيرتفع بمقدار 1.5 مليون برميل يومياً، ما سيعوض انخفاض إنتاج «أوبك+» بمقدار 1.1 مليون برميل يومياً في 2024.

أما في 2025، فتوقعت الوكالة أن يرتفع إنتاج الخام بنحو مليوني برميل يومياً، مدفوعاً بزيادة 0.9 مليون برميل يومياً من دول «أوبك+» مع انتهاء فترة صلاحية الاتفاق في نهاية عام 2024، بينما يزيد الإنتاج غير الخاضع لاتفاق «أوبك+» بمقدار 1.1 مليون برميل يومياً إضافية.

في مطلع الشهر الجاري، قرر تحالف «أوبك+» تمديد خفض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يومياً خلال النصف الأول من هذا العام، في محاولة لتجنب حدوث فائض بالأسواق، ولدعم توازن الأسواق.

الوكالة أشارت إلى أن مخزونات النفط العالمية ستنخفض بمقدار 0.9 مليون برميل في الربع الثاني من السنة، وذلك في خفض عن توقعها الشهر الماضي بأن تظل المخزونات دون تغيير نسبياً في الفترة ذاتها.

نمو الطلب على النفط

وأضافت: «توقعنا بشأن توازنات أسواق النفط العالمية وأثرها على توقعات أسعار الخام لا تزال ضبابية بدرجة كبيرة. ورغم عدم خسارة أي إنتاج بسبب الهجمات على سفن الشحن التجاري التي تمر عبر البحر الأحمر، فلا يزال الإنتاج عرضة للاضطرابات، أو قد يتوقف قدر منه في الشرق الأوسط، ما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار على الأرجح».

لم يتضح مدى الالتزام بأحدث جولة من خفض الإنتاج في دول «أوبك+»، ما قد يوفر إمدادات إضافية في السوق، ويخفف من حدة التشدد في إمدادات النفط في المدى القصير، والضغوط الصعودية على أسعار النفط.

كما توقعت الوكالة نمو الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.4 مليون برميل يومياً في عامي 2024 و2025، وأن يؤثر ارتفاع أو انخفاض الطلب على مستويات المخزون العالمية والأسعار.

توازن دقيق

وقالت الوكالة في التقرير: «نتوقع أن يحافظ التوازن الدقيق في سوق النفط خلال 2024 على سعر خام برنت أعلى من المستويات الحالية، عند متوسط 88 دولاراً للبرميل في الربع الثاني من العام، مرتفعاً بمقدار 4 دولارات للبرميل عما ورد في تقرير الشهر الماضي، واستقراره نسبياً خلال بقية العام، قبل بداية ارتفاع المخزونات مع انتهاء فترة تخفيضات الإنتاج، ما سيضيف بعض الضغوط الهبوطية الطفيفة على الأسعار في 2025».

سعر خام برنت سيتراجع عن متوسط 88 دولاراً للبرميل في يناير المقبل إلى متوسط 82 دولاراً للبرميل في ديسمبر 2025، وفقاً لتوقعات الوكالة، ليكون متوسط سعر الخام في العام الجاري 87 دولاراً للبرميل، وفي 2025 عند 85 دولاراً للبرميل.

أكبر مشروع للطاقة المتجددة في العالم يشهد تطورات تدعم أهداف الهند

الطاقة

شهد أكبر مشروع للطاقة المتجددة في العالم، الذي تنفّذه شركة أداني غرين إنرجي (AGEL)، تطورات جديدة، والذي يأتي ضمن جهود الهند لتحقيق تحول الطاقة، تمهيدًا لتحقيق الحياد الكربوني في 2070.

وتعدّ شركة أداني غرين إنرجي أكبر شركة في الهند وواحدة من الشركات الرائدة في مجال الطاقة المتجددة في العالم، وتواصل مساعيها لإنجاز المشروع في قرية خافدا بولاية غوجارات، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وتمكنت الشركة من تشغيل قدرة تراكمية تبلغ 1 غيغاواط من الطاقة الشمسية في أكبر مشروع للطاقة المتجددة في العالم، وبذلك تكون الشركة قد حققت قدرة تشغيلية تبلغ 9 غيغاواط و 478 ميغاواط مقابل هدفها المعلن البالغ 45 غيغاواط، بحلول عام 2030.

ويُعدّ مجمع «خافدا» في ولاية غوجارات موقعًا مثاليًا لتسخير موارد الرياح والطاقة الشمسية، إذ تشهد المنطقة 2060 كيلوواط/ساعة للمتر المربع من الإشعاع الشمسي، كما أنها واحدة من أفضل موارد الرياح في الهند، بسرعة تبلغ 8 أمتار/ثانية.

مجمع خافدا للطاقة المتجددة

يمكن للطاقة المتولدة من أكبر مشروع للطاقة المتجددة في العالم -وهو مجمع خافدا- أن تزوّد 16.1 مليون منزل بالكهرباء سنويًا، لا سيما أنه يمتد -بقدرة 30 غيغاواط- على مساحة مذهلة تبلغ 538 كيلومترًا مربعًا من الأراضي القاحلة، أي 5 أضعاف مساحة مدينة باريس.

وأجرت شركة أداني غرين إنرجي دراسات مكثفة، ونشرت العديد من الحلول المبتكرة لتسريع عملية تطوير المحطة، بحسب الموقع الرسمي للشركة (adanigreenenergy).

ومن المتوقع الانتهاء من السعة التراكمية البالغة 30 غيغاواط من الطاقة المتجددة في المجمع في السنوات الـ5 المقبلة، وأن يخلق أكثر من 15 ألفًا و200 فرصة عمل خضراء، حسبما نشرته مجلة بي في ماغازين (pv-magazine) المتخصصة في صناعة الطاقة الكهروضوئية، في 11 مارس/آذار الجاري.

وسلّمت شركة أداني غرين إنرجي 1 غيغاواط بأكبر مشروع للطاقة المتجددة في العالم، في أقل من 12 شهرًا من بدء العمل في الموقع، وشمل ذلك تركيب ما يقرب من 2.4 مليون لوح شمسي ثنائي الجانب.

وشيدت الشركة، سابقًا، أول وأكبر مجموعة هجينة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية في العالم في جايسالمر، بحسب ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وأفادت الشركة أنها مستعدة لتكرار نجاح مشروع جايسالمر الذي تبلغ قدرته 2.14 غيغاواط، من خلال الاستفادة من قدرات تنفيذ المشروع لشركة «أداني إنفرا»، والخبرة التكنولوجية لشركة أداني نيو إندستيرز، والتميز التشغيلي لشركة إنفراستركتشر مانجمنت سيرفيسز، وسلسلة توريدها القوية.

مواجهة تحديات التضاريس

لمواجهة تحديات التضاريس، نشرَ شريك التنفيذ لشركة أداني غرين إنرجي، أداني إنفرا Adani Infra، أعمدة حجرية تحت الأرض لتعزيز قوة التربة في مجمع «خافدا»، أكبر مشروع للطاقة المتجددة في العالم، الذي طُوِّرَ بالتعاون مع شركات عالمية.

وتُستعمل الطلاءات المتخصصة المقاومة للتآكل في هياكل تركيب وحدات الطاقة الشمسية ومعدات المفاتيح الكهربائية لتوفير الحماية طويلة المدى للمحطات والمعدّات في بيئة شديدة التآكل، حسبما نشرته مجلة بي في ماغازين (pv-magazine).

والتزمت أداني غرين إنرجي بنشر روبوتات التنظيف دون ماء لكامل القدرة الشمسية لمعالجة تراكم الغبار على الألواح، لزيادة إنتاج الكهرباء والمساعدة في الحفاظ على المياه في منطقة كوتش القاحلة، وفقًا لما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وسيؤدي إنجاز أكبر مشروع للطاقة المتجددة في العالم إلى تمكين أهداف الحياد المائي للشركة المتوافقة مع هدف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة رقم 6، في حين تطور الشركة وتمتلك وتشغّل محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهجينة المتصلة بالشبكة على نطاق واسع.

وبفضل مسار نمو ثابت يصل إلى 20.8 غيغاواط، تمتلك الشركة، حاليًا، محفظة طاقة متجددة عاملة تزيد عن 9 غيغاواط، وهي الكبرى في الهند، منتشرة عبر 12 ولاية.

8 أرقام مهمة حققتها أرامكو السعودية خلال 2023

الطاقة

واصلت أرامكو السعودية -بصفتها أكبر شركة للنفط الخام عالميًا- أداءها التشغيلي القوي خلال العام الماضي (2023)، لتكون في مقدّمة كبرى شركات النفط ذات الموثوقية الكبيرة.

وتعتمد عملاقة النفط السعودية على اتفاقيات محددة المدة لبيع النفط الخام لكبار المستهلكين عالميًا، الأمر الذي يتيح لعملائها القدرة على التنبؤ بالإمدادات المستقبلية من خلال توحيد الأسعار وبنود التسليم؛ ما يضعها في مقدّمة أكثر مورّدي الخام موثوقية.

وتستعرض وحدة أبحاث الطاقة، -في إنفوغرافيك لها- أبرز الإنجازات التشغيلية التي حققتها أرامكو السعودية خلال العام الماضي فيما يتعلق بحجم إنتاجها وانبعاثات قطاع التنقيب والإنتاج.

الطاقة الإنتاجية القصوى للشركة

حافظت شركة أرامكو السعودية على معدل الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة خلال العام الماضي عند 12 مليون برميل نفط يوميًا، وهو المعدل نفسه المسجل في عام 2022.

ومن المقرر أن تحافظ الشركة على المستوى نفسه خلال العام الجاري، إذ قررت أرامكو السعودية في نهاية يناير/كانون الثاني (2024)، وقف خطّتها لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى 13 مليون برميل يوميًا، وذلك بناءً على توجيهات من وزارة الطاقة.

وفي عام 2019، كانت وزارة الطاقة السعودية قد اتخذت قرارًا بزيادة الطاقة الإنتاجية من الخام إلى 13 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2027.

وأرجع وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان قرار وقف تلك الخطة إلى التحول في مجال الطاقة، وأنه لا يعني التخلي عن النفط، موضحًا أن أمن الطاقة في السبعينيات والثمانينيات كان يعتمد بصورة كبيرة على النفط، بينما سيعتمد أمن الطاقة في المستقبل على مصادر الطاقة المتجددة وصناعة التعدين.

وتؤكد عملاقة النفط السعودية في بيان نتائج أعمالها للعام الماضي، أن التوجيه الأخير لوزارة الطاقة لن يكون له أيّ تأثير في المشروعات المعلنة على المدى القريب، ومنها مشروع زيادة إنتاج النفط الخام في حقول المرجان والبري والظلوف.

وقالت، إنه سيُجرى الإنتاج من هذه المشروعات للمحافظة على الطاقة القصوى المستدامة عند 12 مليون برميل يوميًا من النفط الخام؛ ما يتيح لأرامكو المرونة التشغيلية في زيادة إنتاجها، كما أنها تمثّل خيارًا بديلًا لتوفير الإمدادات حال حدوث تعطّل مفاجئ للإنتاج.

إنتاج النفط والغاز والتكرير

توضح البيانات السنوية، التي اطّلعت عليها وحدة أبحاث الطاقة، أن إجمالي إنتاج أرامكو السعودية من المواد الهيدروكربونية تراجع إلى 12.8 مليون برميل نفط مكافئ يوميًا خلال 2023، مقابل 13.6 مليون برميل نفط مكافئ يوميًا في 2022.

وارتفع إجمالي إنتاج الغاز (الغاز الطبيعي والإيثان) إلى 10.67 مليار قدم مكعبة يوميًا، مقابل 10.61 مليار قدم مكعبة يوميًا خلال 2022.

في المقابل، انخفض إنتاج الشركة من المواد السائلة -تشمل النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي- إلى 10.7 مليون برميل يوميًا خلال 2023، مقابل 11.5 مليون برميل يوميًا في العام السابق له.

يشار إلى أن السعودية تنفّذ -بالتعاون مع تحالف أوبك+- منذ مايو/أيار 2023 خفضًا طوعيًا في إنتاج النفط بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، ويمتد حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2024، يضاف إليه خفض طوعي آخر بمقدار مليون برميل يوميًا منذ يوليو/تموز الماضي، ومُدّد حتى نهاية يونيو/حزيران 2024.

في حين استقر صافي الطاقة التكريرية لشركة أرامكو السعودية خلال العام الماضي عند مستوى 4.1 مليون برميل يوميًا، وهو المعدل نفسه المسجل العام السابق له.

وارتفع صافي الطاقة الإنتاجية للشركة من المواد الكيميائية إلى 59.6 مليون طن سنويًا في عام 2023، مقابل 56.3 مليون طن سنويًا خلال 2022.

وبلغت كثافة الانبعاثات الكربونية لقطاع التنقيب والإنتاج خلال 2023 نحو 10.7 كيلوغرامًا من ثاني أكسيد الكربون لكل برميل نفط مكافئ، مقابل 10.3 كيلوغرام من الكربون لكل برميل نفط مكافئ عام 2022.

كما سجلت كثافة حرق الغاز في الشعلات نحو 5.64 قدم مكعبة قياسية لكل برميل نفط مكافئ في عام 2023، مقابل 4.6 قدم مكعبة قياسية لكل برميل نفط مكافئ خلال 2022.

تكلفة إنتاج البرميل ونتائج الأعمال

تُظهر بيانات أرامكو السعودية أن متوسط تكلفة الإنتاج اللاحقة لأعمال الحفر بلغت 3.19 دولارًا لكل برميل نفط مكافئ أُنتِجَ العام الماضي، مقابل 3.05 دولارًا العام السابق له.

بينما بلغ متوسط النفقات الرأسمالية لقطاع التنقيب والإنتاج 6.3 دولارًا لكل برميل نفط مكافئ أُنتج عام 2023، مقابل 5.4 دولارًا عام 2022.

ويستعرض الإنفوغرافيك التالي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- صافي أرباح أرامكو منذ عام 2017 حتى 2023 ورغم تراجع أرباح أرامكو السنوية، فإن صافي الربح المحقق خلال 2023 يعدّ ثاني أعلى مستوى سجّلته الشركة على الإطلاق لتحقّق نحو 121.3 مليار دولار، مقابل 161.1 مليار دولار عام 2022، بنسبة هبوط 25% على أساس سنوي.

وأرجعت عملاقة النفط السعودية انخفاض الأرباح إلى تراجع أسعار النفط الخام والكميات المبيعة، وكذلك هبوط هوامش أرباح أعمال التكرير والكيميائيات.

وتوضح أرامكو السعودية أن نسبة المديونية بلغت 6.3%- بنهاية عام 2023، مقابل 7.9%- بنهاية 2022، وهو ما يدل على أن المركز المالي لها قويًا.

شكراً